

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٨٧

الخميس، ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دو لينارس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيدة ألينغي
	شيلي	السيدة صباغ مونيوث دو لا بينيا
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة سوريته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

1522171 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد موليه.

السيد موليه (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن البعثة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي نشرت عملا بالقرار ٢١٨٢ (٢٠١٤). كلفت البعثة باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق المعايير المرجعية لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال؛ وتقييم أثر الزيادة المؤقتة في قوام قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى ١٢٦ ٢٢ فردا المأذون بها في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)؛ وبتقديم توصيات بشأن الخطوات التالية في الحملة العسكرية.

أود أن أبدأ بتكرار تقدير الأمين العام العميق لمفوضية الاتحاد الأفريقي على روح التعاون المثيرة للإعجاب التي سادت في البعثة المشتركة. إن الشراكة الوثيقة التي أبداها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تلك البعثة تجسد قوة شراكتنا في الصومال وخارجها. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لجميع الشركاء الآخرين الذين ساهموا. ولقد كانت إسهاماتهم أساسية في نجاح البعثة المشتركة.

وخلصت البعثة المشتركة إلى أن الزيادة في قوام الأفراد النظاميين في بعثة الاتحاد الأفريقي وحزمة الدعم اللوجستي للجيش الوطني الصومالي المأذون بهما في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) مكن بعثة الاتحاد الأفريقي من تحقيق مكاسب كبيرة ضد حركة الشباب. لم يكن يتسنى تحقيق ذلك التقدم لولا التضحيات المتواصلة لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي. وتستحق بطولاتهم إشادتنا الجماعية. ولكن في مواجهة أوجه التقدم هذه، واصلت حركة الشباب التكيف، وشن الهجمات غير المتكافئة وعرقلة إمكانية الوصول إلى بعض المناطق المستردة حديثا. كما قامت الحركة بتوسيع نطاق وجودها في بونتلاند وأصبحت تمثل تهديدا أكثر خطورة داخل المنطقة دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يرى الأمين العام أنه بالرغم من التقدم المحرز صوب تحقيق المعايير المرجعية التي أقرها القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، فإن نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في هذا الوقت سيكون التزاما ينطوي على مخاطر كبيرة. وقد أوصى الأمين العام بتنقيح نصوص المعايير المرجعية لمواءمتها بشكل أفضل مع الحالة المتغيرة في الصومال دون تغيير المضمون الذي أقره المجلس في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). تشمل المعايير المرجعية مسائل متصلة بالعملية السياسية وتوسيع نطاق سلطة الدولة، ومستوى التهديد، وتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية، ودعم الصوماليين لنشر عملية لحفظ السلام. وأود أن أحث المجلس على الموافقة على المعايير المعدلة.

أدركت البعثة المشتركة، في معرض تقديم توصياتها للفترة المقبلة، أهمية مشاركة المجتمع الدولي في الصومال وفقا لخريطة طريق الحكومة الاتحادية الصومالية. ولذلك تهدف استراتيجية الأمن الموصى بها إلى تهيئة بيئة مؤاتية للعملية السياسية في

مقديشو والمناطق خلال الأشهر الثمانية عشر الحاسمة الأهمية القادمة. وستسترشد الاستراتيجية المقترحة بثلاثة أهداف مترابطة: أولا، تمكين العملية السياسية على المستوى الاتحادي والإقليمي والمحلي؛ وثانيا، إعادة تفعيل العمليات الهجومية ضد معاقل حركة الشباب بأقصى سرعة ممكنة، مع الحفاظ على القدرات الهجومية المستمرة والمرنة؛ وثالثاً، تمكين جهود الدعم.

هذه الأهداف طموحة وتتطلب التزامات قوية من جانب جميع الشركاء المعنيين في الصومال. وخصوصا ينبغي للحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية معا للاضطلاع بالتزاماتهم. ولا يمكن أن يحدونا الأمل في استتباب الأمن الدائم للشعب الصومالي إلا من خلال إدارة دينامية ومتكاملة لتنفيذ الاستراتيجية.

وتقع في صميم مقترحات البعثة المشتركة الحاجة إلى الحفاظ على الزيادة في قوام الأفراد النظاميين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى نهاية عام ٢٠١٦، حسبما أوصى الأمين العام، مع تحسين كفاءة وفعالية البعثة. ونرحب بالتوصيات الصادرة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، فضلا عن القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٥٢١، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه، بالاضطلاع بإعادة تشكيل منظمة ومحددة الأهداف لبعثة الاتحاد الأفريقي في إطار الحد الأقصى المأذون به من الأفراد النظاميين. وتشمل إعادة التشكيل التي كلف بها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعزيز عنصر الشرطة التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي، ونشر القدرات اللازمة، مثل قوات الرد السريع والقوات الخاصة، لتمكين البعثة من أن تصبح أكثر مرونة وتيسير العمليات المشتركة بين القطاعات وتبسيط عمليات القيادة والتحكم الخاصة بالبعثة. وقد شجعتنا الجهود الجارية التي اضطلعت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي لاستكشاف سبل ملموسة لتنفيذ إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولن تنجح استراتيجية الأمن المقترحة في نهاية المطاف إلا إذا قدم الدعم للمؤسسات الأمنية الصومالية وتمكنت من الاضطلاع تدريجيا بمسؤولية أكبر عن أمنها. إذا ما أريد لها أن تحقق هذا الهدف، من الأهمية بمكان وضع هيكل معزز أكثر اتساقا ليقدم الشركاء الدوليون من خلاله الدعم في مجال بناء القدرات للجيش الوطني الصومالي ومجمل قطاع الدفاع في الصومال. والأهم من ذلك، يجب أن نبذل المزيد من الجهود المتضافرة لتسليم المسؤولية عن الأمن تدريجيا للصوماليين.

وكان اعتماد خطة النصر في ٢٣ نيسان/أبريل لتطوير الجيش الوطني الصومالي خطوة حاسمة إلى الأمام. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بمسؤوليتها عن التنسيق الفعال وتبادل المعلومات على نحو كامل عن الإسهامات الثنائية في القطاع الأمني عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. هذه الروح المتجددة للشراكة والشفافية شرط لازم مسبق لكفالة تحقيق مواردنا الجماعية للنتائج المثلى. إن مواصلة تقديم مجموعة تدابير الدعم غير القتالي للجيش الوطني الصومالي المأذون بها في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) سيكون أيضا أمرا أساسيا لتمكين مشاركته المتواصلة في العمليات المشتركة جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي.

ولا يقل أهمية التحول التدريجي للجهود نحو إنشاء وتمكين قوات الشرطة الصومالية. يجب أن نعجل بتطوير قوات الشرطة الصومالية الفعالة والخاضعة للمساءلة، ولا سيما في المناطق، مع التركيز على الحفاظ على أمن المواطنين. وهذا يعتبر أمرا هاما من أجل تعزيز جهود بناء الدولة، وتحرير القدرات العسكرية وتجنب عسكرة مهام القانون والنظام. ولبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة دور هام في هذا الصدد، بما في ذلك في بونتلاند.

ومن الضروري وضع صيغة نهائية لخطة شرطة واقعية، والتي يجري إعدادها حاليا في إطار هياكل ميثاق الاتفاق

الجديد. وتقوم الحاجة إلى المساعدة القصيرة الأجل لإعطاء دفعة لإنشاء الشرطة في المناطق إلى جانب الزيادة الموصى بها في أفراد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي، التي من المتوقع أن توفر المساعدة والإرشاد والتدريب على الصعيد التشغيلي. لهذا يوصي الأمين العام بتقديم حزمة دعم غير قتالية فورية لقوات الشرطة الصومالية لسد الفجوة بين المساعدة التي يمكن أن تقدم اليوم، والدعم في الأجل الأطول الذي سيقدم في إطار الاتفاق الجديد. ستوفر الحزمة الهياكل الأساسية الأولية والمعدات وبنود الإكتفاء الذاتي اللازمة لبدءعمليات الشرطة الأساسية في المناطق، بما في ذلك بونتلاند.

ونشعر بالقلق البالغ إزاء تطور تهديد حركة الشباب في بونتلاند والأثر المحتمل للحالة في اليمن. ينبغي ألا ينسى المجتمع الدولي أمن بونتلاند. لذلك، نوصي بتوسيع نطاق مجموعة الدعم غير القتالي للجيش الوطني الصومالي، على النحو الذي تمت الموافقة عليه في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، إلى ٣٠٠٠ من قوات بونتلاند على أساس استثنائي حتى نهاية عام ٢٠١٦، ولكن عند الانتهاء فحسب من إدماجها في الجيش الوطني الصومالي وإدماجها رسميا في خطة النصر.

ويساورنا القلق جراء التأثير المتزايد لحركة الشباب في كينيا، فضلا عن بقية المنطقة دون الإقليمية. ويشكل النهج الشامل وسيلة منطقية يمكن من خلالها مواجهة هذا التهديد، مع تكامله مع استراتيجية أمنية لمكافحة التطرف العنيف في كل من الصومال وجميع أنحاء المنطقة.

وبعد البعثة المشتركة، شنت حركة الشباب عددا من الهجمات في الصومال تزامنت مع شهر رمضان المبارك. وهذه المحاولات المتجددة هي مصدر قلق يعزز الحاجة لأن تصبح الجهود الشاملة المبذولة في مجال الأمن في الصومال أكثر نشاطا لإضعاف حركة الشباب التي تتكيف بشكل متزايد مع الوضع. وتشجعنا الالتزامات التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف. هناك حاجة ملحة لعمل جماعي من أجل المضي قدما بتوصيات البعثة المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد كولاني (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أنوه بالإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس، إدموند موليت، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لقد حقق الصومال تقدما كبيرا خلال العامين الماضيين، منذ استعرض المجلس تقرير المعايير المرجعية السابق. وقد قُدمت إحاطة إعلامية للمجلس مؤخرا، ولكنني أود أن أسلط الضوء على واقع الحدث التاريخي الجديد الذي حصل الأسبوع الماضي والمتمثل في انتخاب رئيس الجمعية الإقليمية المؤقتة لغلمدوغ، وتأكيد البرلمان تعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولجنة الحدود والاتحاد. وما كان لتلك الإنجازات أن تتحقق، خاصة على الجبهة الاتحادية، لولا المكاسب العسكرية التي حصلت خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وأدت إلى فتح المجال السياسي. وتم ذلك، بفضل تضحيات الجيش الوطني الصومالي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لكن جهودنا العسكرية لم تنته بعد. ولم تعد حركة الشباب تسيطر على مناطق شاسعة من البلد، إلا أنها لا تزال قادرة على شن هجمات على الجيش الوطني الصومالي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إننا نشعر بالقلق إزاء التدهور الذي تسببت فيه خلال فترة شهر رمضان. ويوم الجمعة الماضي فقط، نفذت حركة الشباب هجوما في مقديشو. ومرة أخرى، جرى صد الهجوم، لكن علينا أن نكون قادرين على إضعاف قدرة حركة الشباب على تنفيذ مثل هذه الهجمات.

ومن المهم دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والحفاظ على مستويات قوام قواتها الحالية في الصومال، فضلا عن تزويدها بالعوامل المساعدة لتحسين كفاءتها. والأهم من ذلك، لن نتمكن من تحقيق الاستقرار في الصومال على المدى الطويل، وسحب القوات الدولية إلا من خلال بناء قطاع أمني قوي في البلد. لقد حققنا قدر من التقدم هذا العام، خصوصا مع اعتماد خطة النصر لتطوير الجيش الوطني الصومالي. وقد كانت حزمة الدعم غير القتالي للجيش الوطني الصومالي مفيدة للغاية. وأرحب بالتوصية بتمديدها إلى نهاية عام ٢٠١٦، وتوسيعها لتشمل ٣ ٠٠٠ جندي من بونتلاند.

لقد حان الوقت أيضا لتكثيف عملنا لتطوير قطاع الشرطة في الصومال، والتركيز على أمن المجتمع. إن توفير الأمن هو عمل يقع على عاتق الشرطة، في كل بلد من البلدان، وهذا هو الهدف النهائي في الصومال. ويجب أن يبدأ ذلك الآن، من خلال تقديم المزيد من الدعم للشرطة، خاصة خارج مقديشو، حيث نحن بحاجة إلى إعادة تقديم خدمات الشرطة.

وترحب الحكومة الصومالية أيضا بتوصية الأمين العام بشروع المجتمع الدولي بأسره في التسليم التدريجي للمؤسسات الأمنية الصومالية. وبينما ندرك أن تحقيق ذلك الهدف بشكل كامل، سيستغرق وقتا، فإنه يجب أن يصبح نبراسا لجهود المجتمع الدولي على الصعيد الأمني.

أخيرا، لن تحل مشكلة العنف المسلح في الصومال من خلال العمل على الجبهة الأمنية وحدها. إننا بحاجة إلى دعم المجلس لبناء قدرة المؤسسات الصومالية في مقديشو، وفي الإدارات الإقليمية المؤقتة. كما أننا أيضا بحاجة إلى توفير فرص لشباب البلد، لتطوير البنية التحتية ومعالجة جذور العنف تدريجيا. إن هذا طموح على المدى الطويل، ويشكل دعم المجلس للتوصيات الواردة في تقرير المعايير المرجعية، أساسا لا غنى عنه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.